



محضر الجمع العام الوطني العادي للجامعة الملكية المغربية للقنص

تنفيذا لمقتضيات المادة 21 من القانون الأساسي للجامعة، عقدت هذه الأخيرة جمعا عاما وطنيا عاديا يوم الأحد 24 يونيو 2018 على الساعة العاشرة صباحا، بمقرها بالرباط، تحت رئاسة السيد شفيق الجيلالي. وحضر هذا الجمع 30 عضوا من أصل 31 بالإضافة إلى مدقق الحسابات كما هو مبين في لائحة الحضور طيه، وبالتالي يكون النصاب متوفرا، والجمع العام قانونيا. كما حضره عدة رؤساء جمعيات القنص.

في البداية، رحب السيد الرئيس بالحضور، وتمنى أن يكون سعيينا في رمضان مشكورا، وذنبا فيه مغفورا، وعملنا فيه مقبولا، وأن يعيده الله علينا باليمن والخير والبركات. بعد ذلك، ذكر السيد الرئيس بجدول الأعمال الذي يضم النقاط التالية:

1. التداول في التقريرين الأدبي والمالي، وتقرير مدقق الحسابات والمصادقة عليهما أو تعديلهما؛
2. المصادقة على برنامج العمل المزمع إنجازه خلال السنة الموالية، وعلى الميزانية المرصودة لإنجازه؛
3. المصادقة على النظام الداخلي للجامعة والتعديلات الخاصة به؛
4. تبرئة ذمة المكتب الجامعي؛
5. اقتراح التوصيات على المجلس الأعلى للقنص؛
6. مختلفات.

صادق الجمع العام بالإجماع على جدول الأعمال، وتمت مناقشة النقاط المدرجة فيه حيث خلصت هذه المناقشة إلى ما يلي:

1. تقديم التقريرين الأدبي والمالي والبت فيهما:

بطلب من أعضاء الجمع العام الذين توصلوا بالتقريرين الأدبي والمالي وأخذوا الوقت الكافي للاطلاع عليه، قام السيد الكاتب العام بتقديم ملخص عن التقريرين، حيث ذكر بأن سنة 2017 عرفت إصدار أحكام نهائية وحائزة لقوة الشيء المقضي به، تقضي بعدم شرعية المسمى عمر ادخيل لرفع دعاويه كرئيس للجامعة، أو كرئيس للمكتب الجهوي للأقاليم الجنوبية، نظرا لكون الشرعية التي يتمسك بها بمقتضى الجمع العام المؤرخ في 2014/12/13 تبقى مخالفة للفصل الخامس من ظهير 1958 ولا تعطي له الصفة في الادعاء.

ورغم الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم المملكة ضد الخصوم، فإنهم يحاولون بشكل يائس إضفاء الشرعية على أعمالهم الدنيئة برفع عدة دعاوى وشكايات على الصعيدين المركزي والجهوي، بعضها تم الحسم فيه لصالح المكتب الشرعي، وبعضها لازال أمام القضاء.

وبعد صدور الأحكام النهائية الخاصة بالتمثيلية الشرعية للجامعة، وفي ياس من كل محاولاته السابقة لإضفاء الشرعية على رئاسته للجامعة، عمد المسمى عمر ادخيل إلى عقد جمع عام وهمي بالعيون يوم 2017/11/21 من أجل انتخاب مكتب جديد جهوي برئاسته، تحت اسم غريب عن هياكل الجامعة: "جمعية المكتب الجهوي للقنص لجهة العيون الساقية الحمراء" قصد تضليل السلطات المحلية وبعدها العدالة بهذا الاسم الغريب عن هياكل الجامعة. فبادرت الجامعة الملكية المغربية للقنص إلى مكاتبة السيد والي جهة العيون الساقية الحمراء لاطلاعه على مضامين الأحكام الصادرة عن محاكم المملكة التي أبطلت الجموع العامة التي عقدها عمر ادخيل، والمكاتب التنفيذية التي انبثقت عنها، واعتبرت القرارات الصادرة عنها لاغية لا أثر لها، وعلى أحكام أخرى تنص على عدم توفره على الصفة سواء كرئيس للجامعة أو كرئيس للمكتب الجهوي للأقاليم الجنوبية لرفع دعاوى على الجامعة ورئيسها السيد الجليلي شفيق، وبالتالي فإنه لا يملك أي شرعية لاستدعاء وتنظيم جمع عام حسب مقتضيات القانون الأساسي للجامعة.

وعلى هذا الأساس رفضت ولاية العيون إعطاء وصل إيداع ملفه بحجة أنها لم تكن على علم بتنظيم هذا الجمع العام المزعوم، ورفع المسمى عمر ادخيل دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية بأكادير حيث تدخلت فيها الجامعة بصفة إرادية عن طريق رئيس الفرع الجهوي للقنص لجهة سوس ماسة، وأصدرت المحكمة بتاريخ 2018/6/14 حكماً قضى برفض الطعن في قرار ولاية العيون الساقية الحمراء.

ومن جهة أخرى أصدرت المحكمة الابتدائية بالرباط أمراً استعجالياً مشمولاً بالنفاذ المعجل يقضي بإرجاع السيارتين اللتين بحوزة المسمى عمر ادخيل تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 500 درهم عن كل يوم تأخير، كما أصدرت المحكمة الابتدائية بأكادير قراراً يرمي إلى إرجاع السيارتين اللتين بحوزة المسمى إدريس الشويوي، وأن الدعوى لازالت قائمة بالنسبة للسيارات التي لازالت تستغل بدون وجه حق من طرف بوشعيب الكيحل وجمال ابراو.

كما ذكر السيد الكاتب العام أن النزاع لازال قائماً مع إدارة المياه والغابات التي تنتكر لقرارات محاكم المملكة، ولتوصيات مؤسسة وسيط المملكة، وتقوم بتطبيق خاطئ لمقتضيات قوانين القنص، مما اضطرت معه الجامعة طبقاً لقرارات جموعها العامة، إلى رفع دعاوى لدى المحكمة الإدارية بالرباط لإلغاء الدورية الصادرة عن الإدارة، وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية المبرمة مع الجامعة، ورفع الحجز على قرارات الحراس الجامعيين، ولازالت المحكمة لم تبث في هذه الدعاوى.

ويشير التقرير إلى أن الجامعة نظمت بشراكة مع "مجموعة البحث من أجل المحافظة على الطيور بالمغرب" يوماً دراسياً حول "المحافظة على الثروة الوحشية بالمغرب وتنميتها" وذلك يوم الأحد 24 شتنبر 2017 بفندق صوفيتيل الرباط، حيث حضره أكثر من 300 مشارك، من بينهم برلمانيون وممثلون عن بعض الإدارات المعنية، وأساتذة باحثون في ميدان المحافظة على الوحش، وممثلوا جمعيات القنص وقناصة، إضافة إلى ممثلي المنابر الإعلامية المرئية والمكتوبة.

وعرفت سنة 2017 تنظيم جمع عام استثنائي لتعديل القانون الأساسي للجامعة في ظل التقسيم الجهوي الجديد الذي نهجته بلادنا. وعلى هذا الأساس تم تنظيم الجموع العامة للتمثليات الإقليمية خلال شهر أبريل 2017، والجموع العامة للفروع الجهوية للقنص خلال شهر ماي 2017، والجمع العام العادي الوطني في 2017/6/11، وتم خلال الجموع العامة انتخاب أعضاء التمثيليات، وأعضاء مكاتب الفروع الجهوية، وأعضاء المكتب الجامعي، وقد مرت كل الجموع العامة بطرق شفافة وديمقراطية ولم يتم الطعن فيها.

كما قامت الجامعة بتوزيع 30000 حجلة على الفروع الجهوية التي بادرت إلى إطلاقها حتى يتسنى للقنصاة القيام بهوايتهم في أحسن الظروف.

كما يشير التقرير إلى أن الجامعة تجد صعوبة كبيرة في استرجاع المبالغ المالية المستخلصة من بيع الطوابع وفق الجدولة المحددة في نظامها الداخلي، وأن إرسال التقريرين الأدبي والمالي للفروع الجهوية لا تتم في وقتها للاطلاع عليها قبل إرسالها إلى أعضاء الجمع العام للفروع الجهوي، وعليه فإن رؤساء الفروع الجهوية مطالبون باحترام الأجال المحددة لتحويل مبالغ مبيعات طوابع الجامعة.

ويشير التقرير كذلك إلى أن العدد الإجمالي للجمعيات الجدد المسجلة بالجامعة خلال سنة 2017 وإلى غاية 15 يونيو 2018 بلغ 288 جمعية. وفي هذا الإطار فإن رؤساء الفروع الجهوية مطالبون باحترام مقتضيات الفصل 19 من القانون الأساسي النموذجي لجمعيات القنص الذي يشترط على الأعضاء الراغبين في الترشح لعضوية مكتب جمعية قنص، أن يكونوا غير شاغلين لمنصب رئيس جمعية قنص أخرى.

كما ذكر السيد الكاتب العام أن شركة ADM Value ستتنظم بمراكش يومي 22 و23 شتنبر 2018 معرض دولي للقنص وهواية الصيد، وأبدت رغبتها في تنظيم هذا اللقاء بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية للقنص، وأشار إلى أن الشركة لها صيت دولي وإمكانات كبيرة، وأنها بإمكانها أن تعطي قيمة إضافية لقطاع القنص، كما أشار إلى أن الشركة تقدمت بطلب إلى الديوان الملكي لتنظيم اللقاء تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، وأن 15 شركة أبدت رغبتها في المشاركة فيه.

وبعدها، قام أمين المال الجامعة بتقديم ملخص عن التقرير المالي حيث بلغت النفقات للسنة المنتهية في 31 دجنبر 2017 إلى 7,36 مليون درهم والموارد إلى 4,6 مليون وأن الرصيد الحالي إلى غاية 2017/12/31 هو 23,96 مليون درهم.

وبعد ذلك قدم مدقق الحسابات تقريره عن السنة المنتهية في 31 دجنبر 2017 إلى الجمع العام، الذي يزكي المعطيات الواردة في التقرير المالي للجامعة، وينص على أن محاسبة الجامعة يجب أن تشمل أيضا للكشوفات البنكية للفروع الجهوية، وأن سنة 2017 عرفت نقص في مبيعات الطوابع وصلت إلى 3,2 مليون درهم.

خلال مناقشة الجمع العام الوطني العادي للتقريرين الأدبي والمالي، وتقرير مدقق الحسابات، انصبت التدخلات حول طريقة مبيعات طوابع الجامعة، واسترجاع المبالغ المالية التي تم الاستحواذ عليها بدون سند قانوني من طرف المتمردين عن الشرعية، واسترجاع سيارات الجامعة التي لازلت في حوزة أشخاص تم تجريدهم، كما طالبوا أيضا بالمشاركة في المجلس الأعلى للقنص، تطبيقا لمقتضيات فصول ظهير 1950 المؤسس له، وتقديم اقتراحات لتنمية القنص، وأكدوا على مواصلة الجهود بكل الوسائل القانونية لمواجهة إدارة المياه والغابات من أجل تطبيق قرارات المحاكم، وتوصية مؤسسة وسيط المملكة، واحترام قوانين القنص.

2. تقديم برنامج العمل المزمع إنجازه خلال الموسم 2018-2019:

قدم السيد رئيس الجامعة البرنامج المزمع إنجازه والميزانية المرصودة له والذي يضم الأنشطة التالية:

4.860.000,00	عملية إطلاق الحجل
200.000,00	محرابة الحيوانات الضارة
100.000,00	تنمية المحميات النموذجية

225.000,00	شبكة الهواتف
300.000,00	الجموع العامة والتحسيس
200.000,00	استغلال السيارات
1.000.000,00	السير العادي للجامعة بما فيها القضايا المعروضة على المحاكم
1.000.000,00	المساهمة في بناء مقرات الفروع
7.885.000,00	المجموع

وخلال مناقشة برنامج العمل طالب الحاضرون بتطبيق توصيات اليوم الدراسي حول فتح مجالات أخرى للقنص بالنظر إلى عدد القنص، وإخراج المراسيم التطبيقية لظهير 1923 حول شرطة القنص، وتحيين ظهير 1937 حول حمل السلاح، وتحيين القوانين المنظمة للقنص، وإعادة النظر في نشر خرائط المحميات، كما طالبوا أيضا باسترجاع المنح المخصصة للجامعة، والأموال التي تم الاستحواذ عليها من طرف المتمردين.

3. المصادقة على النظام الداخلي:

تم تقديم مشروع النظام الداخلي للجمع العام كما أوصى بذلك اجتماع المكتب الجامعي المنعقد في 2 يونيو 2018، وطالب الحضور بالمصادقة عليه كما هو دون أي تعديل في بنوده.

4. القرارات الصادرة عن الجمع العام:

وبعد ذلك تمت تلاوة ومناقشة القرارات التالية و البث فيها:

القرار 1: التقرير الأدبي والمالي:

بعد الاستماع إلى التقريرين الأدبي والمالي، المقدم من طرف المكتب الجامعي المنعقد بتاريخ 02 يونيو 2018، صادق الجمع العام بإجماع أعضائه على التسيير المالي والإداري بالنسبة للسنة المنتهية في 31 دجنبر 2017.

القرار 2: تقرير مدقق الحسابات:

بعد تقديم تقرير مدقق الحسابات حول التقرير المالي للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2017. صادق الجمع العام بإجماع أعضائه على تقرير مدقق الحسابات.

القرار 3: تبرئة ذمة المكتب الجامعي:

نتيجة لما سبق، يبرئ الجمع العام الوطني العادي للجامعة دون تحفظ، ذمة أعضاء المكتب الجامعي على تسييرهم المالي والإداري، بالنسبة للسنة المنتهية في 31 دجنبر 2017. وصادق الجمع العام بإجماع أعضائه على هذا القرار.

القرار 4: برنامج العمل والميزانية المرصودة له:

اطلع الجمع العام الوطني العادي للجامعة على برنامج العمل لموسم 2018-2019، وعلى الميزانية المرصودة له، وصادق بإجماع عليهما.

القرار 5: كيفية بيع الطوابع:

استمع الجمع العام الوطني العادي للجامعة إلى الشروحات حول كيفية بيع طوابع الجامعة وخلص إلى إبقاء الحالة على ما كانت عليه هذه السنة شريطة إعطاء ضمانات كافية من طرف رؤساء الفروع الجهوية، واحترام آجال تسديد ما بذمتهم. وصادق الجمع العام بإجماع أعضائه على هذا القرار.

القرار 6: المصادقة على النظام الداخلي:

صادق الجمع العام العادي الوطني بإجماع أعضائه على النظام الداخلي للجامعة وفق النسخة التي اقترحها المكتب الجامعي.

القرار 7: تجريد رؤساء جمعيات ينتمون إلى الفرع الجهوي لجهة فاس مكناس:

راسلت الجامعة الأشخاص المعنيون للاستماع إليهم حول المنسوب إليهم وطالبت منهم الحضور في الجمع العام، أو تقديم تقرير مفصل كما هو منصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 8 من القانون الأساسي، لكنهم لم يستجيبوا لطلب الجامعة، وعليه فإن الجمع العام العادي الوطني يزكي اقتراح الجمع العام للفرع الجهوي للقتنص لجهة فاس مكناس بتجريد الأعضاء الآتية أسماءهم من رئاسة جمعياتهم:

- خالد حدون رئيس جمعية المرابطين؛
- أبارو مراد رئيس جمعية الشراودة بوغزوان،
- علي أمزيان رئيس جمعية الإزدهار،
- عبد الصمد الصالحي رئيس جمعية التضامن؛
- مصطفى بوغلالة رئيس جمعية الخزامي؛
- عبد الحكيم حدون رئيس جمعية اليمامة؛
- عبد الأحد العراقي رئيس جمعية سايس.

القرار 8: مشاركة الجامعة في المعرض الدولي للقتنص:

قرر الجمع العام مشاركة الجامعة في المعرض الدولي للقتنص وهواية الصيد الذي تنظمه شركة ADM Value بمراكش يومي 22 و23 شتنبر 2018، التي أبدت رغبتها في تنظيم هذا اللقاء بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية للقتنص.

القرار 9: تعيين مدقق الحسابات:

صادق الجمع العام الوطني العادي على اعتماد شركة EXO FINENCES كمدقق للحسابات بالنسبة للسنوات الأربع الموالية تطبيقا للمادة 38 من القانون الأساسي.

وفي الختام رفع المشاركون برفقة ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله يعربون من خلالها على تشبثهم الثابت بأهداب العرش المجيد، وعن عظيم الامتنان لما يحققه المغرب من نهضة مجتمعية شاملة، ويؤيدون بشدة التوجيهات السامية للتنمية المستدامة والدفاع عن حوزة البلاد في ظل الابتزازات التي تقوم بها جبهة بوليساريو بالمنطقة.

رئيس الجامعة الملكية
المغربية للقتنص

الجلال شفيق

